OIC/5ICLM/2023/RES/FINAL

القرار

الصادر عن الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل

باكو، جمهورية أذربيجان

7 – 9 جمادى الأولى 1445

21 – 23 نوفمبر 2023

قرار

بشأن

التعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية

بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

إن المؤتمر الإسلامي لوزراء العمل، المنعقد في دورته الخامسة في باكو بجمهورية أذربيجان خلال الفترة من 7 – 9 جمادى الأولى (الموافق 21 إلى 23 نوفمبر 2023).

استناداً إلى ميثاق منظمة التعاون الإسلامي بخصوص تكثيف التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاجتماعي والاقتصادي؛

وإذ يستذكر "**برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى العام 2025**" الذي أقره مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في إسطنبول يومي 14 و15 أبريل 2016، ولاسيما فيما يتعلق بالأهداف المرتبطة بقضايا العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

وإذ يستذكر أيضاً القرار الصادر عن الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل التي انعقدت في جدة في المملكة العربية السعودية يومي 21 و22 فبراير 2018؛

وإذ يأخذ في الحسبان مقتضيات إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون حول العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية والذي أقرته الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل التي انعقدت في باكو بجمهورية أذربيجان يومي 25 و26 أبريل 2013، والتي تروم تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

وإذ يأخذ علماً بتقرير الاجتماع الثالث للجنة التوجيهية المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي لوزراء العمل والذي انعقد في جدة بالمملكة العربية السعودية يومي 10 و11 مارس 2019؛

وإذ يُؤكد ضرورة تسريع وتيرة تنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بسوق العمل والتي تحدد معالم المجالات الرئيسية للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال العمل والتسغيل والحماية الاجتماعية؛

وإذ يُؤكد كذلك الحاجة إلى التعاون فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول قضايا العمل والتشغيل، بما في ذلك تنفيذ:

1- اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي حول ترتيبات الاعتراف المتبادل بالقوى العاملة الماهرة؛
2- الاتفاقية المعيارية الثنائية حول تبادل القوى العاملة؛
3- استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي الخاصة بسوق العمل؛

وإذ يساوره القلق إزاء الآثار السلبية غير المتناسبة الناجمة عن جائحة كورونا على سوق العمل والتشغيل عبر دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث يوجد 51.4 مليون عاطل، وهو ما مثل نسبة 24% من معدل البطالة في العالم عام 2021؛

وإذ يُدرك أن نسبة البطالة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد بلغت 7.2% عام 2021، وهي نسبة أعلى من المعدل العالمي الذي ناهز 6.2%، **وإذ يُشدد** على ضرورة معالجة هذا التحدي المزدوج بخلق فرص عمل منتجة جديدة وتحسين مستوى المعيشة للجميع؛

ووعياً منه بالتحديات الناجمة عن ارتفاع نسبة البطالة وتأثيرها على الجهود الإنمائية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يؤكد على القرار الصادر عن القمة العربية والإسلامية المشتركة غير العادية التي عقدت في الرياض بالمملكة العربية السعودية يوم 11 نوفمبر 2023؛

وإذ يساوره الشعور بالقلق إزاء تنامي حركة انتقال الناس غير المخطط لها، وخاصة بالنسبة للشباب من المناطق القروية إلى المناطق الحضرية، الأمر الذي يفاقم معضلة البطالة ويُفضي إلى ظهور العديد من السلوكيات الأخرى غير المرغوب فيها؛

ووعياً منه بالضرورة الملحة لمعالجة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا على مجال العمل والتشغيل وفي الوقت المناسب وعلى نحو فعال، مع الإقرار في الوقت ذاته بالجهود التي تبذلها حالياً كل دولة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لمساعدة العمال والمشغلين المتضررين من جائحة كورونا؛

وإذ يستذكر اعتماد النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي خلال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية التي انعقدت في طشقند بجمهورية أوزبكستان يومي 18 و19 أكتوبر 2016؛

وإذ يرحب بتوقيع كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية بنين و الجمهورية الإسلامية الموريتانية وجمهورية السودان وجمهورية توغو ودولة ليبيا والمملكة المغربية على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي منذ الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل عام 2018؛

وإذ يرحب كذلك بتصديق كل من جمهورية أذربيجان عام 2018 ومملكة البحرين عام 2021 على التوالي على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يلاحظ أن عشر (10) دول من الدول الأعضاء الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي قد وقعت حتى الآن على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي وأن إثنتين منها قد صادقتا عليه؛

وإذ يُشيد بجهود اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، ولاسيما من خلال فريق عمل الكومسيك المعني بتخفيف وطأة الفقر، وآلية الكومسيك لتمويل المشاريع، وبرنامج الكومسيك للاستجابة لجائحة كورونا؛

وإذ يُشيد كذلك بأنشطة البنك الإسلامي للتنمية في مجالات تكتسي أهمية حاسمة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإيجاد فرص العمل والنهوض بالقدرة التنافسية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يُعرب عن تقديره لمختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وخاصة منها مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسرك) ومعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (سميك)، من أجل تنفيذ المشاريع الخاصة ببناء القدرات وتقديم المساعدة الفنية في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

وإذ يأخذ في الحسبان نتائج الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، المعقودة في باكو بجمهورية أذربيجان على نحو متزامن يومي 21 و22 نوفمبر 2023؛

وإذ يأخذ في الحسبان نتائج الجلسة الافتتاحية للجمعية العمومية لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي المنعقدة في باكو بجمهورية أذربيجان على نحو متزامن يومي 21 و22 نوفمبر 2023؛

وإذ يُشدد على دور مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي الذي تم إنشاؤه حديثاً باعتباره مؤسسة متخصصة من مؤسسات المنظمة، بتنسيق وتنفيذ سياسات المنظمة وبرامجها في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية؛

وإذ يرحب توقيع كل من جمهورية العراق دولة فلسطين وجمهورية الصومال الفيدرالية وجمهورية أوزبكستان وجمهورية جيبوتي وبوركينا فاسو على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي وذلك خلال الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل في باكو بجمهورية أذربيجان يوم 23 نوفمبر 2023.

وإذ يُعرب عن تقديره لحكومة جمهورية أذربيجان لاستضافتها الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل؛

وبعد اطلاعه على تقرير معالي الأمين العام:

1. **يرحب** بانطلاق عمل مركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي باعتباره مؤسسة متخصصة جديدة من مؤسسات المنظمة، ليتولى مهام وكالة تنفيذية تسهر على تنفيذ قرارات المنظمة وبرامجها في مجالات العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية.
2. **يُشيد** بالدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي وقعت وصادقت على النظام الأساسي لمركز العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، **ويحث** الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة على اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة للانضمام للنظام الأساسي المذكور وذلك في أقرب الآجال.
3. **يحث** الدول الأعضاء على إيلاء الأولوية لتوفير تدريب وتعزيز المهارات وذلك من أجل زيادة فرص القوى العاملة وتأقلمها مع تغيرات سوق العمل، بالإضافة إلى وضع سياسات شاملة توفر الولوج إلى التعليم والتعليم المهني والتدريب الفني، وبناء القدرات وتطوير المهارات واكتساب معارف جديدة والتعلم مدى الحياة.
4. **يحث أيضاً** الدول الأعضاء في المنظمة على اتخاذ التدابير الضرورية لتحسين وتعزيز استجابة الأنظمة التعليمية والتدريبية الخاصة بحاجات سوق العمل من أجل معالجة عدم تطابق المهارات الموجودة والهيكلية.
5. **يَشجع** الدول الأعضاء في المنظمة على مواصلة سعيها لإنشاء بيئة مواتية لتطوير المشاريع المقاولات في المجالين الحضري والقروي، بما في ذلك من خلال منح اهتمام خاص للسياسات التي تهدف إلى تحسين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال أمور من بينها، أنظمة التطوير الإداري لتسجيل الأعمال الصغرى وتمكينها من القروض الصغرى وأنظمة الأمن الاجتماعي والمعلومات عن الأسواق والتكنولوجيات الجديدة المناسبة، بالإضافة إلى تحسين اللوائح التنظيمية.
6. **يُؤكد** على ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء في المنظمة للتدابير الضرورية قصد تنفيذ:

1) اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي حول ترتيبات الاعتراف المتبادل بالقوى العاملة الماهرة.
2) الاتفاقية المعيارية الثنائية حول تبادل القوى العاملة.

7. **يُعرب** عن دعمه للتنفيذ المستمر لإطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون في مجال العمل والتشغيل والحماية الاجتماعية، واستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لسوق العمل، **ويدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للمشاركة الفعالة في تنفيذها كلها.
8. يدعو الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط، في إطار تنفيذ استراتيجية سوق العمل لمنظمة التعاون الإسلامي، في الدراسات الاستقصائية التي يجريها مركز سيسرك، ويحث الدول الأعضاء على تبادل أفضل ممارساتها وخبراتها؛
9. **يعرب عن الدعم** لأنشطة مركز سيسرك في إطار شبكة منظمة التعاون الإسلامي للسلامة والصحة المهنية، وشبكة منظمة التعاون الإسلامي لخدمات التوظيف العامة، وبرنامج منظمة التعاون الإسلامي للتعليم والتدريب المهني، ويدعو المؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء للمشاركة بنشاط في تنفيذ هذه البرامج؛
10. **يُقر** بأهمية إيجاد بيئة مواتية لتعزيز تبادل تدفق العمل خاصة الخبراء الاختصاصيين فيما بين الدول الأعضاء باعتبار ذلك فرصة لتعزيز بناء القدرات والقضاء على الفقر وتقديم الخدمات بين الدول الأعضاء في المنظمة، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى القيام بذلك.
11. **يدعو** الدول الأعضاء إلى المشاركة على نحو فعال في نشاطات فريق الكومسيك المعني بالتخفيف من وطأة الفقر، ولاسيما في المجالات المرتبطة بالتشغيل وقضايا سوق العمل، وإلى تكثيف جهودها للاستفادة من فوائد تمويل مشروع الكومسيك من أجل تحقيق توصيات السياسات الوزارية للكومسيك في هذا المجال.
12. **يُشجع** الدول الأعضاء على تعزيز التعاون فيما بينها من أجل تسهيل تبادل المعلومات والمعطيات والنماذج وأفضل الممارسات والخبرات حول السياسات والمبادرات المعمول بها في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية وكذلك بشأن تدابير دعم التعافي والقدرة على الصمود لدى جميع العمال الذين تضرروا من آثار جائحة كورونا.
13. **يُشجع** كذلك الدول الأعضاء على استكشاف الدور الذي بوسع العلوم والتكنولوجيا والابتكار النهوض به في التخفيف من آفات البطالة.

14. **يدعو** الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمؤسسات المعنية إلى دعم جهود وزارة العمل الفلسطينية من أجل إنقاذ سوق العمل الفلسطينية من التداعيات الخطيرة الناتجة عن الحرب على غزة.
15. **يدعو** المؤسسات ذات الصلة التابعة للمنظمة إلى مواصلة تقديم مساعداتها إلى الدول الأعضاء، عند الاقتضاء وبناء على الطلب، في النهوض بجهودها من أجل تطوير بيئة تمكن من إيجاد فرص عمل منتجة وكاملة والعمل اللائق للجميع.
16. **يُشجع** الدول الأعضاء على إبداء اهتمامها باستضافة الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل عام 2025 لمناقشة التحديات الراهنة والناشئة التي تمس العمل وأسواق العمل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
17. **يطلب** من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير مرحلي بشأنه إلى الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء العمل.

اعتُمد في باكو في 23 نوفمبر 2023.

***